



التاريخ: الأربعاء 18، كانون ثاني 2017

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- الرئيس: نقل السفارة الأميركية للقدس استفزازي وسيء لعملية السلام.
- "المنظمة العربية": مساعي نقل السفارة إلى القدس نهاية للدور الأميركي المزعوم في سلام الشرق الأوسط.
- الرئيس لدى ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء: إنجاز حقوقنا ليس هدفا سهلا أو قريبا لكنه ليس مستحيلا.
- موغيريني تنصح ترامب بعدم نقل سفارة أميركا إلى القدس.
- علماء مسلمون يحذرون من خطورة نقل السفارة الأميركية إلى القدس.



الرئيس: نقل السفارة الأميركية للقدس استفزازي وسيء لعملية السلام

نحن نعرف حدودنا على أساس 1967 بما فيها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين

- بقاء الكهرباء في غزة تحت السرقة والنهب من قبل حماس أمر غير مقبول

رام الله 17-1-2017 وفا- قال الرئيس محمود عباس، إن نقل السفارة الأميركية إلى القدس يعطل أي تقدم في المستقبل، ويعطل عملية السلام، وهو ليس استفزازيا فقط، إنما أكثر من استفزازي وسيء لعملية السلام ككل.

ووجه سيادته خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء اليوم الثلاثاء، رسالة للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، قال فيها: "نتمنى ألا ينقل السفارة من تل أبيب إلى القدس لأن القدس من وجهة نظر إسرائيل مدينة موحدة، وهذا غير صحيح وغير قانوني، وبالتالي نقل السفارة يعطل أي تقدم في المستقبل، وبالتالي يعطل عملية السلام، وبالتالي نتمنى أن يوقف نقل السفارة وان يبدأ المفاوضات على اساس القرارات الدولية وقرار مجلس الامن 2334، وعلى أساس مخرجات مؤتمر باريس، وعندما ينتهي كل شيء، كل طرف يعرف حدوده، نحن نعرف حدودنا على اساس 1967 بما فيها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، عند ذلك يعرفون ما يريدون، وقبل ذلك يكون نقل السفارة ليس استفزازيا فقط، إنما أكثر من استفزازي وسيء لعملية السلام ككل.

وتحدث سيادته عن مؤتمر باريس، وأضاف: "مؤتمر باريس كان ناجحا للرئيس هولاند وللحكومة الفرنسية ولنا، قد لا نكون حققنا كل ما نريد، ولكن يكفي انه جمع 70 دولة و5 منظمات دولية ووضع النقاط على الحروف، وتحتاج هذه إلى متابعة وسيجري متابعتها مع الرئيس هولاند حتى ننفذ ما تم الاتفاق عليه.

بالنسبة للكهرباء في قطاع غزة، الحكومة ناقشت الموضوع بشكل مفصل، وهناك الكثير من الاخطاء والخطايا تجري في هذا الموضوع، سواء فيما يتعلق بالنفط أو بتوزيع الكهرباء أو جمع الاشتراكات، كلها فيها أخطاء كثيرة، من الشركة لحماس لغيرهما، لذلك نقول لهم عندما تصحح كل الأمور نحن جاهزون لأن نبذل كل ما نستطيع حتى نوفر الكهرباء، إنما قبل ذلك عليهم أن يواجهوا الشعب وأن يفهم الشعب أنهم هم المخطفون وهم الذين يتلاعبون بمصير شعبهم، خاصة خلال هذه الأيام الصعبة.



وخلال خروج سيادته من جلسة الحكومة، قال في معرض إجابته على أسئلة الصحفيين: "الرسالة كانت اليوم حول مجريات الوضع الدولي الذي يحيط بنا هذه الأيام، وتحدثنا عن قرار مجلس الأمن، وعن مخرجات مؤتمر باريس، وحيينا الحكومة الفرنسية والرئيس فرانسوا هولاند على جهوده لإنجاح مؤتمر باريس، وعمما يمكن ان نتوقعه فيما إذا قررت حكومة ترامب نقل السفارة الاميركية للقدس وسيكون لنا موقف منه، وتحدثنا في علاقاتنا الدولية، كذلك عن الأوضاع في غزة وعن موضوع الكهرباء. وأكدنا انه لا بد من إصلاح الامور بشكل جذري، بحيث تصل الكهرباء إلى أهلها بكل الشفافية والصدق، ونحن مستعدون لبذل كل جهد ممكن للتهوض بقطاع الكهرباء، أما أن تبقى تحت السرقة والنهب من قبل حماس فهذا أمر غير مقبول.

"المنظمة العربية": مساعي نقل السفارة إلى القدس نهاية للدور الأميركي المزعوم في سلام الشرق

الأوسط

القاهرة 17-1-2017 وفا- قالت المنظمة العربية لحقوق الانسان إن مساعي نقل السفارة الأميركية إلى القدس نهاية للدور الأميركي المزعوم في سلام الشرق الأوسط.

وأعربت المنظمة في بيان، اليوم الثلاثاء، عن إدانتها لهذه المساعي، وقلقها لتعهدات الرئيس الأميركي المنتخب "دونالد ترامب"، التي "بدأت تتخطى أحداث الحملات الانتخابية إلى تدابير عملية، من خلال طرح ثلاثة من النواب الجمهوريين في الكونغرس الأميركي مطلع الشهر الجاري لمشروع قانون يهدف لنقل السفارة الأميركية إلى القدس".

وأكدت أن "هذه خطوة تهدف لتكريس اغتصاب الاحتلال للمدينة العربية المقدسة"، ومن شأنها أن تشكل دعما وانخراطا في واحدة من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي، والتي يرتكبها الاحتلال منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، ومنها قراره الباطل قانونا بضم المدينة العربية المحتلة في العام 1980.



وأشارت في بيانها إلى أن تأثير الدعم الأميركي لهذه الجريمة لا يتوقف فقط على النيل من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، والانتهاك الفادح لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بل ويعد انخراطا مباشرا في الإضرار بالسلم والأمن الدوليين على نحو فادح.

وتابعت: الإقدام على هذه الجريمة سيشكل إيذانا بانتهاء الدور المزعوم للإدارات الأميركية التي تعلن رغبتها في مواصلة لعب دور قيادي فيما سمته بـ"تسوية سلمية" للصراع العربي الإسرائيلي، وهو دور لم يتجاوز إدارة الملف وكسب مزيد من الوقت لفائدة الاحتلال.

ورأت المنظمة "أن هذه الجريمة بطبيعتها آثارها المتوقعة تتجاوز كافة الانحرافات الأميركية في مجمل المنطقة العربية، وهي انحرافات عصفت دون شك بالاستقرار والسلم في المنطقة، وأسهمت في تأجيج الإرهاب، وعلى نحو متصاعد منذ العدوان على العراق واحتلاله في العام "2003، مؤكدة أن الرهان الأميركي على التوقيت الحالي لإتمام الخطوة المعلقة منذ إقرار الكونغرس لقانون نقل السفارة إلى القدس في العام 1995 هو "رهان فاشل"، حيث أكدت التجارب أن الرهان على ضعف النظام الرسمي العربي في المرحلة الحالية وفي غيرها لم يكن رهانا موفقا، فلم يسهم سوى في توليد المزيد من التنظيمات الإرهابية وتغذية التيارات المتشددة.

وأشارت إلى أن كافة الجهود السابقة والجرائم والانتهاكات الجسيمة لم تفلح في إثراء الشعب الفلسطيني عن التشبث بحقوقه والدفاع عنها، سواء في سياق جهود جماعية منسقة أو بمعزل عنها، وفي ظل دعم عربي أو من دونه.

ودعت القوى الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني للتحرك بشكل عاجل لمواجهة هذه المخططات، وحث الحكومات العربية للتخلي عن حالة الترقب باتجاه اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية المسبقة، والتفعيل العاجل لقرارات الجامعة العربية بالتقدم للأمم المتحدة بمشروع القرار القاضي بإنهاء الاحتلال ووضع جدول زمني للانسحاب.



الرئيس لدى ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء: إنجاز حقوقنا ليس هدفا سهلا أو قريبا لكنه ليس مستحيلا

سنستخدم كافة السبل الدبلوماسية والسياسية في حال نقل السفارة الأميركية إلى القدس

رام الله 17-1-2017 وفا- أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أن إنجاز المسيرة الفلسطينية وإنجاز حقوقنا ليس هدفا سهلا أو قريبا، لكنه ليس مستحيلا، وسنحققها بصمودنا وصرنا ورباطنا، نظرا لأن قضيتنا هي قضية معقدة ومن أصعب القضايا على مر العصور، يحتاج حلها إلى عمل شاق وجهود خارقة.

وأشاد سيادته خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، التي عقدت في مدينة رام الله، اليوم الثلاثاء، بالجهود المتميز الذي تقوم به حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله رغم كافة المعوقات، والصعوبات، والأزمة المالية الخانقة التي تواجهنا.

وأكد ضرورة بذل أقصى الجهود لخدمة شعبنا في كافة أماكن تواجده، والتخفيف من معاناته خاصة في قطاع غزة، وعلى أهمية البناء على ما تم إنجازه بما يشكل رافعة للجهود الوطني والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا.

وكان الحمد الله قد استهل كلمته بالإعراب عن ترحيبه، وترحيب أعضاء مجلس الوزراء، بترؤس سيادته للجلسة، وشكره على دعمه وتوجيهاته.

وأكد أن "تشریف الرئيس يعطي حكومة الوفاق الوطني المزيد من الدعم، والزخم، لأعمالها وأدائها، ولمسيرة بناء دولة فلسطين، وتطوير مؤسساتها، والنهوض بالخدمات التي تقدم للمواطن الفلسطيني، والتي نعتبرها جميعا أدوات هامة لتعزيز الصمود والمنعة الفلسطينية، ولدعم جهود سيادته، والقيادة في تدويل قضيتنا، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ووضع حد لعذابات شعبنا في الوطن وفي مخيمات الشتات، وضمان الإفراج عن أسرى الحرية من سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

وشدد رئيس الوزراء على أن الرئيس أعطى دعما لا محدودا لهذه الحكومة، ولرئيس الوزراء شخصيا، كرئيس للحكومة، وأصدر تعليمات واضحة بوجوب العمل بأقصى الطاقات والإمكانات لبناء وتطوير هذا الوطن، ودعم صمود أبنائه في كل شبر من أرضنا، في الضفة الغربية كما في قطاع غزة المكلموم والقدس الشرقية وفي مخيمات



اللجوء، مشيراً إلى أنه على هذا الأساس، استمر عمل يومي حثيث لتلبية احتياجات القطاع، ودفع المصاريف التشغيلية للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية والمدارس وغيرها من المرافق الحيوية، وإعادة الإعمار والبناء والحياة إليه، رغم أن ما وصل من تعهدات الدول المانحة لإعادة إعمار القطاع لم يتجاوز 36% من إجمالي التعهدات المعلنة في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة.

وأكد أن الحكومة قد عملت بتوجيهات الرئيس، رغم كافة المعوقات، وشح الموارد، على دعم قطاع الطاقة خاصة محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة بمبلغ مليار شيقل سنوياً، وكان هم الحكومة الأول والأساسي هو إنهاء معاناة أهلنا في قطاع غزة، خاصة في ظل ما يتعرضون له من معاناة وظروف معيشية صعبة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي الجائر عليهم منذ أكثر من عقد من الزمن.

وشدد الحمد الله على دعوة الرئيس بمطالبة حركة "حماس" بتسليم كافة المسؤوليات والمعابر، وتمكين حكومة الوفاق من الاضطلاع بواجباتها الإنسانية والوطنية كاملة، ومبديا استعداد الحكومة الكامل وجاهزيتها التامة لإدارة شؤون قطاع غزة.

وأكد أن جهود سيادته على رأس الدبلوماسية، والقيادة الفلسطينية، قد أثمرت عن تحقيق إنجازات نوعية كبيرة، وضعت فلسطين مجدداً على خارطة السياسة الدولية، وأبرزها البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر باريس للسلام، والذي أتى مكملًا ومتمماً للإنجاز التاريخي الذي رأيناه في الاجتماع الدولي على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2334 ضد الاستيطان الإسرائيلي، وافتتاح سفارة فلسطين في الفاتيكان، إضافة إلى المكاسب الدبلوماسية الهامة، التي تحققت برفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة، والانضمام لشبكة واسعة ومتنامية من المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مشيراً إلى أنه كلما زاد اعتراف دول العالم بدولة فلسطين، اقتربنا من تحقيق السلام.

كما أكد أن الحكومة ستواصل العمل ببرنامج القيادة الفلسطينية وعلى رأسها سيادته، وستعمل على خطاها، وتوجيهات مباشرة منه، وستراكم المزيد من العمل على الأرض، وفي أروقة المحافل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لتكريس وإعمال حقوق شعبنا التاريخية والعدالة، والتصدي لانتهاكات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي والتي كان آخرها جريمة قتل الفتى قصي العمور بدم بارد في بلدة تقوع.



ورحب الرئيس بعقد المؤتمر الدولي للسلام في باريس، موجها التحية إلى الرئيس الفرنسي، والحكومة الفرنسية، والشعب الفرنسي الصديق، لإصرار فرنسا على استضافة المؤتمر، مثمنا الجهود التي بذلتها رغم العراقيل والضغوط وحملات التشكيك الإسرائيلية، كما وجه التحية إلى جميع الدول والأطراف المشاركة في المؤتمر. وأكد سيادته على أن مشاركة 70 دولة وخمس منظمات دولية في هذا المؤتمر، يدل على انحياز المجتمع الدولي للقانون الدولي والإنساني ولقرارات الشرعية الدولية، كما أن بيان المؤتمر الختامي الذي أكد حق الفلسطينيين بالدولة والسيادة وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967 بشكل كامل، وعلى أهمية الالتزام بالقانون الدولي والإنساني وحقوق الإنسان، والامتناع عن أي خطوات أحادية الجانب، يشكل انتصارا جديدا لشعبنا وتأييدا لحقوقه الوطنية المشروعة، وهو تعبير عن رفض المجتمع الدولي لكافة سياسات وإجراءات الاحتلال، وخطوة هامة نحو تحمّل المجتمع الدولي لمسؤولياته لإجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها لأرضنا وإزالة مستوطناتها الاستعمارية عنها، وإلزامها بحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها الأبدية القدس الشرقية.

ودعا سيادته المجتمع الدولي إلى وضع ما ورد في البيان الختامي وخاصة الإنهاء التام للاحتلال الذي بدأ في العام 1967 موضع التنفيذ، معتبرا قرار إسرائيل بمقاطعة المؤتمر، دليلا على عزلتها الدولية، وتعبيرا واضحا عن رفضها لحل الدولتين الذي عقد المؤتمر من أجل الحفاظ عليه، نتيجة المخاطر التي تتهدده بفعل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد "أنا سنستخدم كافة السبل السياسية والدبلوماسية ودعوة كافة الدول العربية والإسلامية والأسرة الدولية للوقوف الحازم والجاد بوجه التلويح بنقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس الشرقية المحتلة عاصمة دولة فلسطين، محذرا من أن الإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة من شأنه أن يترك آثارا مدمرة على أمن المنطقة واستقرارها، ومن شأنه القضاء على عملية السلام".

وأشار إلى أن على الإدارة الأميركية الجديدة، أن تضطلع مع باقي دول العالم بدورها في تطبيق حل الدولتين بدلا من اللجوء إلى الخطوات التي من شأنها عرقلة هذا الحل وجعله مستحيلا.

وفي سياق آخر، أكد سيادته أن الأزمة الحاصلة في قطاع غزة بشأن الكهرباء قد كشفت عن الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة، مستنكرا الإجراءات غير المسؤولة التي تقدم عليها حركة حماس في المحافظات الجنوبية، إثر



الاحتجاجات الشعبية على استمرار أزمة الكهرباء في قطاع غزة، إضافة إلى حملة التضليل والافتراءات التي تفتقد إلى المصداقية والمسؤولية الوطنية. وأكد سيادته أن الحرص على مصالح أبناء شعبنا يتمثل بانتهاء الانقسام وتحقيق مصالح حقيقية، ويتمكين حكومة التوافق الوطني من أداء عملها لخدمة أبناء شعبنا في قطاع غزة.

وشدد على أنه لا يمكن الخضوع للابتزاز الذي تمارسه حركة حماس، بإصرارها على السيطرة على القطاع، وعدم الاستجابة إلى الجهود لإنهاء الانقسام الأسود، واستعادة الوحدة الوطنية، التي تشكل مطلباً جماهيرياً ساحقاً ينطلق من مستوى الحرص والحس الوطني على القضية الفلسطينية التي تواجه أكبر التحديات في وقتنا الراهن، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالسكوت على ما يقوم به المتنفذون في قطاع غزة، بفرض مختلف أنواع الضرائب وجباية الأموال وعائدات الكهرباء وغيرها لصالحهم، ويغرقون أبناء شعبنا في الأزمات المتلاحقة.

وأكد أننا لن نتخلى عن واجباتنا تجاه أهلنا في قطاع غزة وسنواصل بذل الجهود للتخفيف من معاناتهم، ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، ومواجهة سياسات الاحتلال وممارساته، وبناء مؤسساتنا الوطنية، إلى جانب تعزيز سلطة القانون وترسيخ الأمن والنظام والعدالة والإدارة الفاعلة، والنهوض باقتصادنا الوطني، انطلاقاً من تصميمنا على المضي في خدمة شعبنا وتحقيق آماله وتطلعاته في التخلص من الاحتلال ونيل حريته واستقلاله، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

وفي السياق، ثمن سيادته ومجلس الوزراء المنحة القطرية بقيمة 4 ملايين دولار شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر لتغطية المحروقات لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، كما ثمن المنحة التركية بحوالي 15 ألف طن من المحروقات لصالح محطة التوليد.

ورحب المجلس بالاتفاقية الموقعة بين سلطة المياه الفلسطينية مع نظيرتها الإسرائيلية والخاصة بآلية العمل الجديدة للجنة المياه المشتركة، مثنياً الجهود الكبيرة التي بذلت خلال العامين الماضيين من قبل رئيس الوزراء للوصول إلى هذه الاتفاقية، التي بموجبها يتم استثناء وإخراج مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية كافة، بما فيها القرى والتجمعات الفلسطينية في مناطق "ج" من أعمال لجنة المياه المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية التي كان عملها قد توقف لمدة 6 سنوات، لتعمد الجانب الإسرائيلي طرح مشاريع لها علاقة بالمستوطنات، مقابل كل ما يتم طرحه من مشاريع فلسطينية للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، لرفض الجانب الفلسطيني التعامل مع المشاريع المتعلقة بالمستوطنات غير الشرعية على أراضيها، الأمر الذي حال دون تمكين



الجانب الفلسطيني من تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية طيلة السنوات الماضية. وبموجب هذه الاتفاقية يقتصر عمل اللجنة المشتركة ما يتعلق بالمياه الجوفية وكميات المياه الإضافية والأسعار، حيث أصبح باستطاعة سلطة المياه الفلسطينية القيام بتنفيذ كافة مشاريع البنية التحتية دون الحاجة إلى موافقة اللجنة المشتركة، بما يشمل ذلك جميع التجمعات السكنية والقرى الفلسطينية في مناطق "ج"، وهو ما سيساهم في تحسين تزويد المياه للمواطنين، وكذلك تخفيض نسبة الفاقد في الشبكات إضافة إلى وقف التلوث الحاصل نتيجة مياه الصرف الصحي، ومعالجتها لإعادة استخدامها للأغراض الزراعية.

وأكد المجلس أن هذه الاتفاقية ستساهم بشكل كبير في حل مشكلة المشاريع العالقة واستقطاب دعم الدول المانحة لتنفيذ المشاريع المائية للمدن والقرى الفلسطينية دون استثناء، والتي كانت تشترط موافقة اللجنة المشتركة لتمويلها، كما ستتمكن سلطة المياه من المضي قدما في خططها لتطوير قطاع المياه، لا سيما إيصال مشاريع المياه للمناطق المهمشة التي تفتقر لخدمة المياه والصرف الصحي، بهدف تعزيز صمود المواطنين لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهجيرهم والاستيلاء على أراضيهم بهدف توسعة وإقامة المستوطنات عليها.

وقرر المجلس إحالة مشروع قرار بقانون العمل النقابي، ومشروع قرار بقانون المالكين والمستأجرين إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراسته، وإبداء الملاحظات بشأنه، تمهيدا لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسة مقبلة.

موغيريني تنصح ترامب بعدم نقل سفارة أميركا إلى القدس

بروكسل 17-1-2017 وفا- نصحت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، بعدم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقالت إنها "قلقة" من أن يثير ذلك قلقا شعبيا في أنحاء العالم.

وأضافت موغيريني في تصريحات خلال مؤتمر صحفي، نقلها موقع "الجزيرة الاخبارية"، أن الاتحاد الأوروبي سيبقي على سفارته في تل أبيب، ويواصل احترام قرارات الأمم المتحدة المعارضة لضم إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة التي يرغب الفلسطينيون في أن تكون عاصمة دولتهم المستقبلية.



وتعليقا على خطط ترامب، قالت موغيريني "أعتقد أن من المهم للغاية بالنسبة لنا جميعا عدم اتخاذ خطوات أحادية، خاصة الخطوات التي يمكن أن تكون لها تبعات خطيرة في قطاعات عريضة من الرأي العام في أجزاء واسعة من العالم."

من جهة أخرى، وصفت موغيريني مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط، الذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس الأحد، بأنه "مفيد"، نظرا لأنه جدد التأكيد على الدعم الدولي لحل الدولتين رغم عدم حضور ممثلين إسرائيليين أو فلسطينيين للمؤتمر.

وكان البيان الختامي للمؤتمر الذي حضره ممثلون لسبعين دولة، أكد أن إنهاء الصراع لا يمكن أن يتحقق إلا بالحل الخاص بإقامة دولتين، وحذرت الدول المشاركة من أنها لن تعترف بأي خطوات أحادية الجانب يتخذها أي طرف من شأنها تهديد المفاوضات.

علماء مسلمون يحذرون من خطورة نقل السفارة الأميركية إلى القدس

رام الله 18-1-2017 وفا- أكد مفتي الديار المصرية السابق، الشيخ علي جمعة، أن إقدام إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب على نقل السفارة الأميركية إلى القدس يشكل تصعيدا خطيرا ويهدد مصالحها في المنطقة. وقال في تصريحات لتلفزيون فلسطين، الليلة، إن العرب والمسلمين يقفون موقفا حازما ضد هذه الخطط ويشمنون عاليا موقف الرئيس محمود عباس.

وطالب جمعة كافة المنظمات الإسلامية والعربية ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بضرورة التحرك بشكل عاجل لإيصال الموقف العربي والإسلامي للعالم.

بدوره، طالب الشيخ إبراهيم رضا، احد كبار علماء الأزهر الشريف، كافة العرب والمسلمين بوقفة واحدة أمام الهجمة الشرسة والتصريحات غير المسؤولة بشأن نقل السفارة إلى القدس، مشيرا إلى أن هذه الخطوة ستؤدي إلى اندلاع موجة من التوترات في المنطقة لا تحمد عقباه.



ووجه دعوة لعلماء المسلمين والمنظمات الإسلامية والقادة ليكونوا على قلب رجل واحد أمام هذه الهجمة مؤكدا أننا لن نفرط بالقدس عاصمة أبدية لفلسطين، وضرورة البدء بحملة قوية حتى ترى الإدارة الأميركية أن هذا القرار لن يمر مرور الكرام ولا يمكن فرضه.

من جهته، قال مدير لجنة العلاقات الإسلامية الأميركية نهاد عوض، إن الرؤساء الأميركيين الذين تعاقبوا على البيت الأبيض رفضوا نقل السفارة إلى القدس رغم تأييدهم الكبير "لإسرائيل"، مشددا على أن الأميركيين يدركون تماما خطورة الإقدام على هذه الخطوة والتي من شأنها الإضرار بالمصالح الأميركية في المنطقة.

من جانبه، ندد الشيخ سيد بخاري كبير أئمة الهند باعتزام الرئيس ترامب نقل السفارة إلى القدس، لافتا إلى أن تلك الخطوة من شأنها إساءة العلاقات بين العالم الإسلامي والإدارة الأميركية القادمة .

بدوره، اعتبر احمد كريمة، احد كبار علماء الأزهر، إعلان نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى مدينة القدس، تعديا على العالم الإسلامي، وخرقا صريحا للمعاهدات الدولية ويسيء إلى فلسطين والأمم العربية والإسلامية.

-انتهى-